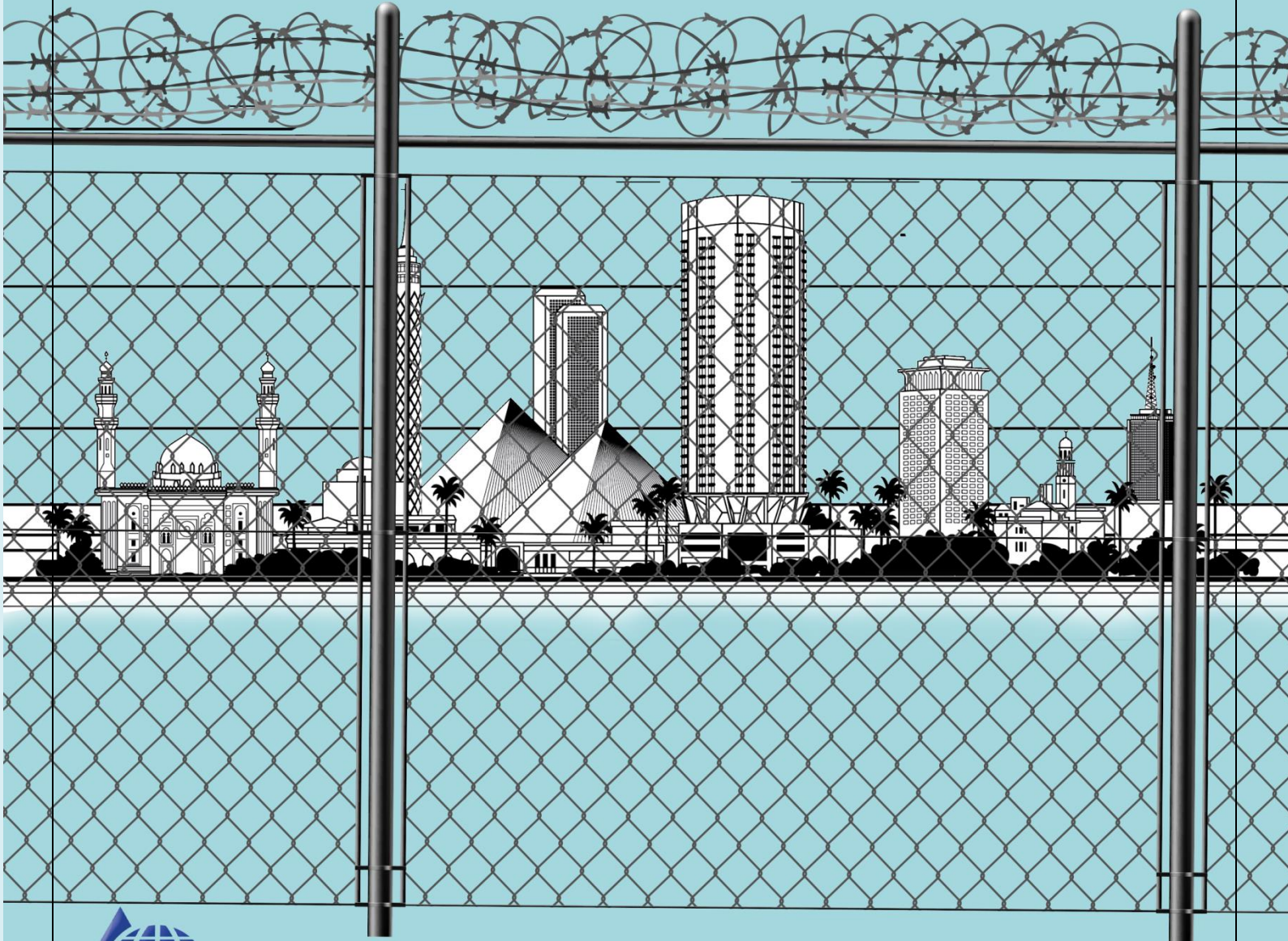


حالة طوارئ وقوانين مكافحة الارهاب ، لم يتراجع الارهاب ، تراجع حقوق الإنسان



حالة طوارئ وقوانين مكافحة الارهاب ، لم يتراجع الارهاب ، تراجع حقوق الإنسان

تقديم

القوانين الإستثنائية للأوضاع الاستثنائية، لكن يبدو أن مصر في وضع استثنائي مستمر - إلا في أوقات قليلة-، منذ 1958 بل وحتى ازداد الوضع إستثناءً وحصاراً لحرريات المواطنين منذ عام 2013، حيث تزايد سن القوانين الاستثنائية ، لاسيما قانون الإرهاب الذي يتجاوز في قسوته ومطاطيته تقريباً ما عداه من قوانين ويؤثر بشكل مباشر في اهدار حريات وحقوق المواطن، ومع ذلك برغم مواد القانون التي توسع صلاحيات الأجهزة الأمنية وتقيد الحقوق بشكل واسع. إلا أنه لم يكن كافي كما يبدو فأعاد العمل بقانون الطوارئ -سيء السمعة- الذي استمر نظام مبارك يحكم به طيلة فترة حكمه، وبدء تطبيقه في مصر منذ 1958م. وهو قانون لظروف استثنائية يفرض هو الآخر حزمة من الإجراءات ويتيح صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية وتقيد عمل المنظومة القضائية. كما صدر تعديل عليه مؤخراً ويعاد تمديده بالرغم من المادة الدستورية التي تمنع تكراره أكثر من مرة واحدة إلا تحت شروط معينة.

نبذة تاريخية عن قانون الطوارئ

- في 27 سبتمبر 1958 سن قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1958 وفرضت حالة الطوارئ أثناء حرب 1967. ثم بعد اغتيال السادات في أكتوبر 1981 م. وتم تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات بعدها متواصلة، ثم استمر تمديد حالة الطوارئ طوال فترة حكم مبارك.
- في 12 مايو 2010، صدق البرلمان على تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين آخرين، ولاقى معارضة واسعة وحالة احتقان في المجتمع الحقوقي والسياسي.
- في 10 سبتمبر 2011 قرر المجلس العسكري إعلان حالة الطوارئ بعد أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر. ثم أعلن إيقاف العمل بالطوارئ نهائياً يوم 31 مايو 2012م.
- وبعد عام وبضع أشهر في 14 أغسطس 2013م قام الرئيس المؤقت عدلي منصور بإعادة العمل بقانون الطوارئ وفرض حالة الطوارئ عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.
- في 9 أبريل 2017 أعلن الرئيس السيسي حالة الطوارئ مرة أخرى في مصر وتفعيل قانون الطوارئ. عقب تفجيرين في كنيسة نتج عنهما حوالي 45 قتيلاً وعشرات المصابين، ثم استمر تمديد الحالة بشكل متواصل من وقتها لليوم ، وبالطبع لم يعترض البرلمان.

نبذة قانونية عن قانون الإرهاب

في يونيو 2015 وعقب إغتيال النائب العام “هشام بركات” أمر السيسي بسرعة تعديل القوانين وطريقة عمل المحاكم لتناسب الظروف! وبالفعل تم إصدار قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 ووافق عليه مجلس الوزراء، ثم تم التصويت عليه في عجلة بالبرلمان مع (341 قانون آخر في 15 يوم) بالرغم

أخرى غلق باب الإرهاب الحجة، ثم تعديل آخر في مارس 2020⁶ تم الموافقة عليه بشكل مرن حيث طلب د. عبدالعال رئيس المجلس من النواب غير الموافقين الوقوف فلم يقف أحد، فأعلن "عبدالعال" الموافقة على القانون بالإجماع. وجاءت التعديلات تلك المرة بمزيد من التحكم في حظر سفر أفراد أو وضع اليد على أموال حتى تغريم من يشتبه في تمويلهم للإرهاب "حسب تفسير من يملك السلطة"، كما ذكر التعديل.

تلك التعديلات المتكررة على قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، كان يرافقها في توقيتات أخرى تعديلات في قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015 والذي توسع هو الآخر، ليصبح كلا القانونين بالإضافة لحزمة ضخمة أخرى من التشريعات في الفترة نفسها فوضى تشريعية متراكمة من القوانين الاستثنائية، التي تتعلق بما يسمى "الإرهاب".

الحياة في ظل قانون الطوارئ

بالرغم من وجود قانون الإرهاب وتعديلاته إلا أنه في 9 أبريل 2017 أعلن الرئيس السيسي حالة الطوارئ وتفعيل قانون الطوارئ. عقب تفجيرين في كنيسةتين نتج عنهما حوالي 45 قتيلًا وعشرات المصابين، ثم استمر تمديد الحالة بشكل متواصل من وقتها لليوم.

و بالرغم من أن الدستور في مادته رقم 154 نص على "يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذى ينظمه القانون... وفى جميع الأحوال تجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، ويكون إعلانها لمدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولا تمد إلا لمدة أخرى مماثلة، بعد موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس..." إلا أن حالة الطوارئ يعاد تجديدها بتحايل على تلك المادة⁷، وآخر تجديد لها كان في نهاية أبريل 2020.

وكان هذا التمديد بعد تعديل⁸ تم إقراره قبلها بأيام على قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1958 حيث تضمن التعديل إضافة 18 بنداً جديداً إلى المادة الثالثة من القانون، تتمثل في تدابير جديدة يمكن اتخاذها من قبل رئيس الجمهورية أو من يفوضه، في حالات الطوارئ مثل مواجهة أزمة صحية -وباء كوفيد 19-.

<https://www.youm7.com/story/2020/3/8/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/4256448> تم الاطلاع في ابريل 2020

⁶ موقع اليوم السابع، رئيس الجمهورية يصدق على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب، تم النشر في 8 مارس 2020

<https://www.youm7.com/story/2020/3/8/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/4662970> تم الاطلاع في ابريل 2020.

⁷ الشبكة العربية، على نهج مبارك، حالة الطوارئ "الاستثنائية" باتت أمراً "معتاداً" في مصر، فرض حالة الطوارئ للمرة العاشرة،

بالتحايل على الدستور، تم النشر في اكتوبر 2019 <https://www.anhri.info/?p=11777> تم الاطلاع في ابريل 2020.

⁸ موقع منشورات قانونية، مشروع تعديل قانون الطوارئ بإضافة تدابير إضافية لحماية الأمن والنظام العام بمناسبة جائحة كورونا -

أبريل 2020

تم النشر في ابريل 2020

<https://manshurat.org/node/66587?fbclid=IwAR2DQXx5PQDDWeESmLfjz6Z5d-3Fas-IX7la434dZia4-1sya4bTMQHOFA> تم الاطلاع في 28 ابريل 2020.

هل نحتاج لقوانين إستثنائية للسيطرة على الإرهاب؟

هل يجوز تقنين الانتهاكات لتتحول لعمل قانوني؟ هناك أسس عالمية لحفظ حقوق الإنسان بشكل عام وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص، وبالرغم من أن الحق الأخير قد يتم فرض قيود محدودة عليه ، لكن لفترات محددة ولأسباب واضحة، وبشرط أساسي أن يكون المترتب على تعطيله أقل ضرراً من عدم تعطيله، فقد أصبحنا نحيا في عهد استثنائي متواصل منذ الستينات تقريباً!

وفي العهد الحالي هل نحتاج لقانون الإرهاب بالتعديلات المتكررة عليه بالإضافة لقانون تنظيم التظاهر، وقانون التنظيمات الإرهابية وفوق منها تفعيل مستمر لحالة الطوارئ؟

الدولة هي الجهة المكلفة بحماية حقوق الإنسان عبر تفعيل قوانين ملزمة وكفيلة بضمان كافة حقوق الإنسان بداية من الحق في الحياة والتعليم والصحة مروراً بالحق في حرية الرأي والتعبير. وإن القانون المصري الطبيعي يحتوي عدد كبير من التشريعات التي تعتبر كفيلة بحفظ الأمن والنظام دون انتهاك لحقوق الإنسان التي يبررها قانون الإرهاب والطوارئ وغيرهم، مثل قانون الإجراءات الجنائية والذي يتم تعديله من حين لآخر⁹ وكذلك القانون رقم 164 لسنة 2019 الصادر لتعديل قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937¹⁰. وغيرها من القوانين التي نظمت مواد قانونية كافية لمواجهة الجرائم بأشكالها المختلفة.

الخلاصة

الوضع التشريعي في مصر في تلك الفترة يشوبه الفوضى، في فترات قصيرة يتم تشريع أعداد كبيرة من القوانين، والتي يكون بعضها حرج وحساس ويحتاج لمناقشة واسعة مثلاً كما حدث مع قانون الإرهاب الذي سنه البرلمان في نفس الوقت مع 341 قانون آخر في إسبوعين فقط، كذلك التعديلات المستمرة على القوانين، كما وضحنا أن حالة الطوارئ التي يتم تجديدها المرة بعد الأخرى لأكثر من عشر مرات متتالية بالتحايل على النص الدستوري الذي كان واضح في عدم جواز تمديدها إلا لمرة واحدة إلا بعد موافقة شعبية، فإن الوضع القانوني تحت مطرقة الطوارئ والإرهاب ، وحسبما ترى الشبكة العربية ، لم يسهم سوى في زيادة الحصار على حقوق الانسان وحق المحاكمة العادلة والتضييق على حرية التعبير. وكما وضحنا فإن تلك القوانين كان يفترض أن تكون إستثنائية في حالات معينة وليست مستمرة ويحاكم بها أغلب المعارضين ويتم تسيير الحياة السياسية بحكمها، كنوع من تقنين للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بدون مبرر إذ أن القانون الطبيعي كفيل بحماية المجتمع من الإرهاب أما تلك القوانين فقد قضت تقريباً على الحريات وأدخلت التشريعات في فوضى تقلل من قيمة العدل.

⁹ موقع منشورات قانونية، قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950، آخر تعديل منشور في 27 ابريل 2017

¹⁰ <https://manshurat.org/node/14676> تم الاطلاع في ابريل 2020

موقع بوابة مصر للقانون، قانون بتعديل بعض مواد قانون العقوبات،

<https://www.laweg.net/Default.aspx?action=ViewActivePages&ItemID=114979&Type=6> تم الاطلاع في

ابريل 2020.